لمحة عن الإنجازات

- التخصيص الأمثل لمخصصات المساعدة الاجتماعية، وتحسين معيشة الأُسر الضعيفة اجتماعيًا
- زيادة التحكم في عمليات المشتريات الرقمية العامة، والتوصل إلى علاقة أفضل بين الحكومة والموردين
- إظهار القدوة الحسنة في تقييم الاحتياجات، وتلقي الدعم وتنسيقه

تؤكد مهام رقابة تكنولوجيا المعلومات التي يجريها الجهاز الأعلى للرقابة بجورجيا أن رقمنة نظام الحوكمة في جورجيا تثمر بفاعلية عن منافع عظيمة للمواطنين

تؤكد تقارير رقابة تكنولوجيا المعلومات الصادرة عن مكتب الرقابة الحكومية بجورجيا حول نظام الحكومة الإلكترونية الذي تم تطويره مؤخرًا على فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال الأنظمة الرقمية.

وكان للرقابة التي أُجريت على برنامج مساعدات الضمان الاجتماعي، في عام 2018، أثرًا واستجابة فوريين. وتتولى وكالة الخدمة الاجتماعية مسؤولية تحديد الأسر الضعيفة اجتماعيًا وتسجيلها ودعمها.[1] وحدد مكتب الرقابة الحكومية نقاط ضعف البيانات التي تستخدمها الوكالة لحساب معايير النتائج،[2] مما يؤدي إلى سوء تخصيص المنافع، ومن ثم سوء استخدام الأموال العامة. وأدى اهتمام وسائل الإعلام إلى فرض ضغوط على الحكومة، فبمرور نصف عام، أصبحت وكالة الخدمة الاجتماعية تعمل بالفعل على وضع ضوابط آلية لاعتماد نفقة المنافع.

تتمثل إحدى التقارير الرقابية الأخرى المؤثرة في الرقابة على نظام المشتريات الإلكترونية الحكومية في عام 2016، والذي حظى باهتمامٍ شديد من وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وأوضح هذا التقرير نقص الضوابط الفاعلة لحماية سرية بيانات المناقصات. وبعد عامين، في 2018، بدأت وكالة تنمية الخدمات في تطبيق البنية التحتية الرئيسة العامة، حتى أصبحت التوقيعات الرقمية تُستخدم الآن في توثيق المناقصات. وبالمثل، ثمة مهام رقابية أخرى تتناول مجالات ضمن أنظمة الحكومة الإلكترونية إذ تعد حاليًا ضرورية لمصلحة السكان والاقتصاد. وبالإضافة إلى مبادرات الحكومة الإلكترونية، يركز مكتب الرقابة الحكومية جهوده على أنظمة المعلومات الهامة ويعد تقاريرًا للبرلمان بشأن حالة أمن المعلومات.

[1] ينبغي لوكالة الخدمة الاجتماعية التأكد من دقة الأُسر المسجلة في الأُسر الضعيفة اجتماعيًا. أولاً، يجب التحقق آليًا من نفقة المنافع تلك؛ وثانيًا يجب حساب المتغيرات العمرية تلقائيًا بواسطة النظام.

[2] ليست هناك معلومات كافية عن تعليم أفراد الأسرة؛ حيث لا يتم تحديث نفقات المنافع، خاصةً استهلاك الغاز الطبيعي، والفئة العمرية لأفراد الأسرة تلقائيًا.

لقد طورت جورجيا نموذجًا لتقديم الخدمات للمواطنين عن طريق إدخال حلول تكنولوجية متقدمة خلال العقد الماضي. ونظرًا لاعتماد الحكومة أكثر على النظم الحاسوبية واستخدام البيانات الضخمة، فإن الحاجة إلى ضمان أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وكفاءتها، التي تدعم هذا العمل، في تزايد مستمر.[3] ورغم أن مكتب الرقابة الحكومية لم يكن لديه مدققي تكنولوجيا المعلومات قبل عام 2013، إلا أن قيادته لم تتردد في خوض التحدي والمساهمة في تحقيق أهداف الدولة من خلال إجراء مهام رقابية عالية الجودة على تكنولوجيا المعلومات.

لم تكن تنمية قدرات مكتب الرقابة الحكومية في هذا الصدد بالمهمة اليسيرة، لكن يرجع الفضل **لتفاني قيادة مكتب الرقابة الحكومية والدعم المنسق** والثابت من الجهات المانحة الدولية، إذ تمكن الجهاز من مواجهة التحدي والوفاء بالتزاماته تجاه الرقابة على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالحكومة وإعداد التقارير بشأنها.

الخطوات الأولية...

تمكن مكتب الرقابة الحكومية من إنشاء قسم رقابة تكنولوجيا المعلومات بعد الحصول على الأجهزة وبرامج رقابة تكنولوجيا المعلومات اللازمة، بالإضافة إلى توفر القدرات البشرية خلال السنوات الخمس الماضية. وتستلزم الخطوات الأولية إجراء تقييمات ذاتية لفهم مكانة المنظمة فيما يخص قدرات رقابة تكنولوجيا المعلومات وتحديد إستراتيجيتها لتطوير القدرات[4].

من خلال تحديد مواطن القصور في المنظمة، بدأ مكتب الرقابة الحكومية في البحث عن دعمٍ خارجي. وفي يناير 2014، قدم الجهاز الأعلى للرقابة مذكرة مفاهيمية لبرنامج **الدعوة العالمية لتقديم المقترحات** الذي يقدمه تعاون مانحي الانتوساي. وتعد الدعوة العالمية لتقديم المقترحات آلية تهدف إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية لتقديم مقترحات لتنمية القدرات على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. وبعد تقديم الأجهزة العليا للرقابة المقترحات، تسعى بعد ذلك إلى التواصل مع تمويل الجهات المانحة و / أو الانتوساي.

بعد جولات عديدة من المراجعة، أكدت الأمانة العامة لمانحي الانتوساي ومكتب الرقابة الحكومية على أن المقترحات تتضمن العناصر الصحيحة والنطاق المناسب لمنحها أفضل فرصة لتلقي التمويل. وبعدها تم عرض مقترحات مكتب الرقابة الحكومية على المانحين.

تلقي الدعم وتنسيقه...

أعرب **البنك الدولي** مؤخرًا، من خلال **صندوق تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة** وإحدى آليات تعاون مانحي الانتوساي الفاعلين لتمويل مبادرات الأجهزة العليا للرقابة، عن اهتمامه بدعم جهود تطوير رقابة تكنولوجيا المعلومات بجورجيا. كما أعربت **وزارة الخارجية النرويجية** عن اهتمامها كذلك، ونسقت الأمانة العامة لمانحي الانتوساي التوفيق الأولي، وبعد فترة وجيزة، اتجه مكتب الرقابة الحكومية والشركاء المانحين نحو إجراء مناقشات ثنائية مباشرة حول كيفية دعم العناصر المحددة للمشروع.

أصبح الرئيس الحالي لقسم رقابة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الرقابة الحكومية، ديفيد شافغوليدزي، جزءً من الفريق الذي أُرسل لعرض مقترحات برنامج الدعوة العالمية لتقديم المقترحات وعمل مع الجهات المانحة أثناء المراحل الأولية. وقد صرح قائلاً: أن الدعم المقدم من المانحين أثناء فترة البدء كان عنصرًا رئيسًا.

أضاف ديفيد "فور تنفيذ المقترحات، تلقينا المساعدة الكاملة من الجهات المانحة، مثل: وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج والبنك الدولي؛ فعملنا معهم على تخطيط أنشطتنا وتنفيذها. وعندما واجهنا تحدياتٍ، تلقينا الدعم الكامل من الفريق".

---

[3] دليل مبادرة تنمية الانتوساي حول رقابة تكنولوجيا المعلومات الخاص بالأجهزة العليا للرقابة (http://icisa.cag.gov.in/resource_files/c60986ef8dd5d4f658df077c1b5dceb7.PDF).

[4] استخدم مكتب الرقابة الحكومية أداتين للتقييم الذاتي التي قدمهما مجموعة عمل رقابة تكنولوجيا المعلومات، وأداة التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات، وأداة التقييم الذاتي لرقابة تكنولوجيا المعلومات بإقليم أوروساي.

قسم مكتب الرقابة الحكومية المشروع إلى جزئين، فيتناول كل مشارك جزءًا. وساعد هذا **النهج المنظم** في ضمان عدم وجود تداخل في الجهود واستكمال مساهمات البنك الدولي ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية كل منهما الأخر طوال المشروع. وقد حدد مكتب الرقابة الحكومية والجهات المانحة معًا الأدوار والمسؤوليات. وتولى فريق رقابة تكنولوجيا المعلومات زمام المبادرة في عمليات التخطيط والأنشطة، بينما تبلور دور البنك الدولي في إسداء النصائح حول المشتريات وإدارة المشروعات. وقد تكفلت العوامل الأساسية مثل: مرحلة التخطيط بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة وتنسيق الدعم بإنجاز مرحلة التنمية.

بناء القدرة على رقابة تكنولوجيا المعلومات...

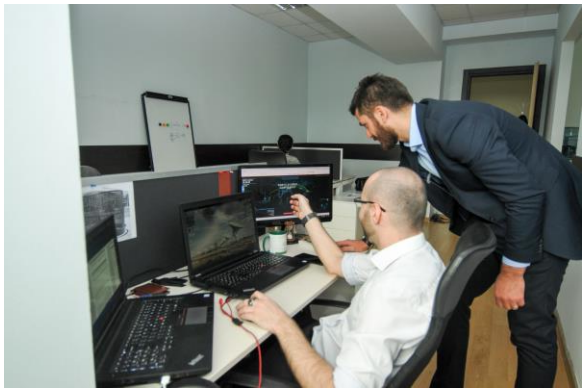

تمثل البنية التحتية اللبنة الأولى في رقابة تكنولوجيا المعلومات. وقبل الاضطلاع بإجراء مهام رقابية واسعة النطاق على تكنولوجيا المعلومات، واجه فريق مكتب الرقابة الحكومية مشاكل تقنية يصعب التعامل معها. وأصبح الفريق في حاجة إلى نظام متخصص لإدارة كميات هائلة من البيانات الحساسة بشكلٍ آمن من الجهات الحكومية؛ فقام الفريق بإعداد جميع الخوادم فائقة الأداء والبرامج الحديثة وتشغيلها.

بمجرد الانتهاء من البنية التحتية المادية، كان فريق رقابة تكنولوجيا المعلومات بحاجة إلى بناء قدرات بشرية للمكاتب من أجل القيام بهذه المهمة. ويمثل نظام رقابة تكنولوجيا المعلومات تحديات فريدة كما يتطلب مجموعة مهارات متميزة ليست متاحة دائمًا في نظام الرقابة التقليدي. وبعد اتباع نهج التجربة والخطأ في جلب المزيد من الموارد البشرية من الأطراف الأُخرى بمكتب الرقابة الحكومية، قرر فريق رقابة تكنولوجيا المعلومات تغيير ممارسات التوظيف لديهم.

صرح ديفيد "وجدنا، في النهاية، أنه كان من الأسهل تدريب متخصصي تكنولوجيا المعلومات على الرقابة أكثر من تدريب المدققين على تكنولوجيا المعلومات". وأضاف " لذلك قررنا البدء في توظيف أخصائيين في علوم الكومبيوتر وتدريبهم على الرقابة بدلاً من محاولة إدخال الموظفين الحاليين إلى قسم رقابة تكنولوجيا المعلومات."

ركز الفريق على بناء مؤهلاتهم المهنية؛ ففي الوقت الحالي، 4 من كل 6 مدققين هم مدققو نظم المعلومات المعتمدين.

تلقى مكتب الرقابة الحكومية دعمًا مكثفًا من مركز التميز الرقابي التابع لمكتب مساءلة الحكومة الأمريكية في هذا المجال. وخلال عامي 2016-2018، عقد مركز التميز الرقابي دورةً تدريبية حول رقابة أمن المعلومات، الأمر الذي ساعد مدققي تكنولوجيا المعلومات لدى مكتب الرقابة الحكومية في تنفيذ اثنين من مهام رقابة تكنولوجيا المعلومات التجريبية. وقد استخدمت المهام التجريبية معاييرًا وإرشادات رقابية تستند إلى معايير الإيساي، والمبادئ التوجيهية للانتوساي، ومعايير الأيزو، والممارسات المثلى، وكذلك أطر عمل جمعية الرقابة والتدقيق على نظم المعلومات. وقد تولى مكتب الرقابة الحكومية قيادة العملية، بينما ساعد مركز الامتياز الرقابي في مراحل التخطيط والعمل الميداني وإعداد التقارير. ونجح إتمام التعاون بين مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية ومركز التميز الرقابي من خلال خدمات ضمان الجودة المقدمة لإجراء رقابة تكنولوجيا المعلومات لنظم معلومات إدارة التعليم في 2018.

الممارسات الجيدة لمبادرات التنمية، الناشئة عن الدعم القائم على العرض وصولاً إلى الدعم القائم على الطلب...

جاءت النتائج المشجعة في مهام رقابة تكنولوجيا المعلومات نتيجة **لشراكات قوية ومستدامة** عبر الوقت إذ سمحت لمكتب الرقابة الحكومية أولاً بتعزيز المجالات الأساسية للرقابة، ومن ثم، إثراء قدرته بنوع جديد من مهام الرقابة مثل: رقابة تكنولوجيا المعلومات.

بدأ مكتب الرقابة الحكومية بتحديث ترتيبات المساءلة في جورجيا، والتي كان يقودها في البداية الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة الجوار. والتزمت قيادة الجهاز الأعلى للرقابة (المعينة عام 2010) باستيفاء مكتب الرقابة الحكومية لمعايير الانتوساي.

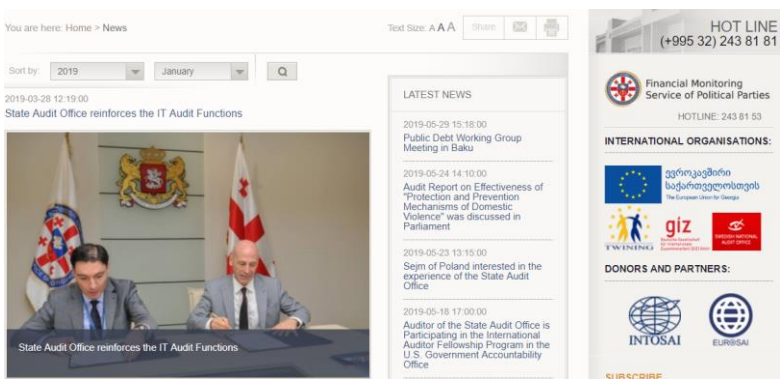

عمل مكتب الرقابة الحكومية عن كثب، منذ زمن طويل، مع شريكين للتنمية، هما: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب الرقابة الوطني السويدي. وقد دعم كلا الشريكين مكتب الرقابة الحكومية عندما ظهرت تهديدات الاستقلالية. وكان تقديم الدعم لمكتب الرقابة الحكومية في البداية "دعمًا قائمًا على العرض" – ولكن تواصلت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب الرقابة الوطني السويدي مع مكتب الرقابة الحكومية لتقديم المساعدة؛ حتى أصبح الدعم الآن "دعمًا قائمًا على الطلب". ويجري مكتب الرقابة

الحكومية تقييمات تفصيلية للاحتياجات، بناءً على "تحليل الفجوات"، وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر، وتقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة الذي يثري الخطة الإستراتيجية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. وقد نتج عن ذلك قائمة بالأنشطة الإنمائية التي يحتاج مكتب الرقابة الحكومية إلى الدعم الخارجي المالي والتقني لتنفيذها.

تتولى إدارة التخطيط الإستراتيجي تنسيق جميع أشكال الدعم، إذ تحتفظ بمصفوفة تفصيلية لتخطيط المشاريع. وتدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب الرقابة الوطني السويدي بشكلٍ عام وظائف مختلفة داخل مكتب الرقابة الحكومية. بينما يرتكز الدعم المقدم من الجهات المانحة الأخرى (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الشؤون الخارجية بالنرويج، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) على الدعم الأساسي المقدم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب الرقابة الوطني السويدي. وتقدم النشرة الإخبارية الفصلية شرحًا لكافة مشاريع تنمية القدرات. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية للحصول على الدعم من مكتب الرقابة الحكومية في معرفة ما يريده بالتحديد وأي من الجهات المانحة قد تهتم بذلك. وبعد تحديد الحاجة إلى إستراتيجية التواصل العام، تواصل مكتب الرقابة الحكومية مع البنك الدولي لتكون مشاركة المواطنين أحد أهدافه الإنمائية في جورجيا.

لم يشارك مكتب الرقابة الحكومية بفاعلية في حوار سياسة الإدارة المالية العامة على المستوى القطري. ومع ذلك، قامت وزارة المالية بإنشاء مجلس لإدارة الشؤون المالية العامة حيث يشمل مؤسسات تابعة لمكتب الرقابة الحكومية وغيرها من مؤسسات الإدارة المالية العامة، كما شاركت الجهات المانحة أيضًا في الحوار. وقد أتاح مجلس الإدارة المالية العامة، خلال اجتماعه السنوي، الفرصة لمكتب الرقابة الحكومية لعرض إنجازاته وتقديم احتياجاته الإنمائية الحالية. ويُعد مجلس الإدارة المالية العامة بمثابة الآلية الفاعلة لمشاركة الخبرات وتنسيق الدعم.

المضي نحو المستقبل...

لايزال الطريق طويلاً أمام مكتب الرقابة الحكومية لمواصلة بناء عمله الجيد في مجال رقابة تكنولوجيا المعلومات في السنوات القادمة، كما شارك مكتب الرقابة الحكومية البرلمان في تحسين قوانين الرقابة ذات الصلة.

يُعد تطوير عمل مكتب الرقابة الحكومية في رقابة تكنولوجيا المعلومات مثالاً على أنه كيف يمكن **للخطط التي يديرها الجهاز الأعلى للرقابة بدعم منسق من الجهات المانحة، وموائمة حول إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة** أن تزيد وتوسع جهود التطوير وتؤدي إلى نتائج مستدامة. وهذه هي مبادئ مذكرة التفاهم لتعاون مانحي الانتوساي، وتمثل المبادرات مثل الدعوة العالمية لتقديم المقترحات إحدى الطرق التي يعزز بها التعاون بين مانحي الانتوساي هذا النهج ويبسط العملية برمتها.

عندما سُئل ديفيد عن دور الدعوة العالمية لتقديم المقترحات في مساعدة مشروعهم ليؤتي بثماره، أجاب "أعتقدُ أن الدعوة العالمية لتقديم المقترحات لها دور كبير في تلقي الدعم". وأضاف " خلال الدعوة العالمية لتقديم المقترحات، تناولنا مشروعًا تم توزيعه على عشرين مانحًا أو أكثر، ثم أُتيحت لنا الفرصة لمخاطبة جميع المانحين معًا. بينما في حالات أخرى، تعين مخاطبة أحد المانحين، ثم الأخر، وهكذا؛ مما يجعلها عملية طويلة وغير فعالة. لذا، أعتقد أنه لدينا تنسيق أفضل ونتائج أسرع في الدعوة العالمية لتقديم المقترحات."

تعاون مانحي الانتوساي

يمثل تعاون مانحي الانتوساي شراكة إستراتيجية بين الجهات المانحة ومجتمع الجهاز الأعلى للرقابة.

الهدف:
تطوير أدا الجهاز الأعلى للرقابة في الدول النامية من خلال الدعم الفعال واسع النطاق.

المبادئ التوجيهية:
تقديم خطط التطوير التي يقودها الجهاز الأعلى للرقابة، وتنسيق الخطة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة، وتوسيع الدعم وتنسيقه.

الأعضاء:
وقعت 23 منظمة مانحة مع الانتوساي (الذي يشكل اللجنة التوجيهية لمانحي الانتوساي) حتى الآن على مذكرة التفاهم.

حول قصص النجاح

تم نشر قصص نجاح تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة لاستعراض نتائج المجهودات المتضافرة للانتوساي والمجتمعات المانحة، وكيفية مساهمة المبادي التوجيهية لمذكرة التفاهم لمانحي الانتوساي في تحقيق النجاح.

لمزيدٍ من المعلومات، تفضل بزيارتنا على الموقع الإلكتروني
www.intosaidonor.org